وان كان لا يحسن في غير هذا حتى تقول بئس الصنع صنعك كما تقول
اظن ان تفعل ولا تقول اظن فعلك وقيل موصولة والفعل صلتها وهي
فاعلة بحسبي وبصلتها عن المخصوص بنعته في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي وقيل موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وهذا
نقل عن الفارسي ايضا الثالث وبه قال الفراء انها موصولة وهي المخصوص
وما اخري محذوفة والاصل نعم ما صنعت التقدير نعم شيا الذي
صنعته الرابع انها كافة اي لفظ نعم حالفت قل فصارت تدخل على
الجمل الفعلية وان وليها الاسم فثلثة اقوال احدها ما نقل عن البصريين
انها ذكر غير موصوفة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع
بعدها هو المخصوص الثاني قاله قوم واجاب الفراء ان ما ركبت
مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعد ما هو الفاعل
الثالث قاله المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول للفراء انها
معرفة تامة وهي الفاعل والية ذهب ابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه
قال وتكون ما تامة معرفة بغير صلة نحو فقصد قانعا قال سيبويه
اي نعم الدق ونعمها اي نعم الشي ابداوها فحذف المضاف وهو الابداء
واقيم ضمير الصدقات مقامه قال ولذلك وهذا الايراد على ما ذهب
اليه ابن خروف لجواز ان يكون سيبويه قصد تاويل الكلام لا تفسير
معنى ما ولا بيان رفع موضعها وظهر من هذا ان قوله وما مميز تناول
ثلثة اقوال وقيل فاعل تناول خمسة اقوال وظاهر عبارته ترجيح
القول الذي بدا به ولذا عاب على الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة
وانها فاعل وقيل عن سيبويه والحساب واحتج له بان ما مسلوبة للضمير
في الابهام فلا تكون تمييزا وبانه لم يستعمل عليها في نحو غسلته غسلا
نعما والذكر التالية لنعم لا يقتصر عليها الا نادرا وبان التمييز لا يبدأ

يكون قابلا لال وبان ما متوغلة في البناء والابهام وما كان كذلك لا
يجوز تمييزه نص عليه ابن عصفور وغيره

وذا المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدا ابدا
وان يقدم مشعرا به كفى كالعلم نعم المتقي والمقتفي

اي يذكر المخصوص بالمدح والذم بعد فاعل نعم وبئس وشرط المخصوص
ان يكون مختصا صالحا لجعله مبتدا وجعل الفاعل خبرا عنه ويكون اخص
من الفاعل فيقال نعم الرجل ابوك وبئس غلام القوم ابو جهل وبئس
رجلا ابو لهب وانما سلكوا بهما في الامر العام طرق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فالفاعل يدل بطريق الاجمال لكونه فردا من الجنس
والمخصوص بطريق التفصيل وللمخصوص ثلثة احوال ذكر بعد نعم
وبئس وتقدمه عليهما او تقدم ما يشعر به وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها
توهم ان الحالين الاخيرين بل قوله وان يقدم مشعرا به نص صريح بانه لا يجوز
التقدم وان المتقدم ليس هو المخصوص بل ما يدل عليه وقد صرح في التسهيل
بجواز التقدم تبعا لابن عصفور الحال الاول ان تاخر عنهما وفيه اربعة
مذاهب احدها انه مبتدا خبره الجملة قبله الثاني خبر لمبتدا محذوف
لا يجوز اظهاره والية اشار بقوله ليس يبدا ابدا ومنع بعضهم هذا الوجه
وجوزه السيرافي وابو علي والصيمري وذكره في شرح التسهيل ان سيبويه
اجاز الثالث انه مبتدا محذوف الخبر التقدير زيد الممدوح الرابع انه
بدل من الفاعل قاله ابن كيسان ورد بانه لا يلزم وليس البدل بلازم
وبانه لا يصلح للمباشرة نعم الحال الثاني ان يذكر قبل نعم وبئس فيكون
مبتدا بلا خلاف واكمله بعده خبرا ان جعلنا نعم فعلا وان جعلناها
اسما جاز ان تكونا مبتدا ين والمخصوص الخبر وبالعكس واذا جعل
المخصوص مبتدا او اخبرا بعد فالرابط عند الجمهور ما في الفاعل من العموم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)